ASJP
Algerian Scientific Journal Platfo

مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب
Issn:2572-0058/E-issn:1969-2676
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/485

المجلد: 05 العدد: 01 (2021) ص .08/ 22

المنْحَى التّداوليّ الوظيفيّ لصناعة المثال في تعليم اللّغة العربية.

The Functional Pragmatic Dimension of Making the Examlpe in Teaching the Arabic Language.

أ، عمر بوشنة *

جامعة الجزائر2 (أبو القاسم سعد الله) الجزائر

bouchena01@gmail.com

معلومات المقال

- ✓ تاريخ الارسال: 2019/09/02
- ✓ تاريخ القبول: 2019/12/01

الكلمات المفتاحية:

- ✓ المثال ؛
- ✓ التّداولية ؛
- ✓ الوظيفية ؛
- ✓ التعليمية ؛

الملخص:

يعدّ المثال من أهم الطرق المساعدة في تعليم اللغة العربية، لما يتميز به من وظيفة إيضاحية وبيانية لمختلف الظواهر اللغوية المراد تدريسها للمتعلم، ولأجل ذلك وجب أن تتوافر فيه شروط وضوابط محدّدة حتى يقوم بهذه الوظيفة؛ وأهم هذه الشروط والضوابط أن يكون المثال قريبا من الحياة الاستعمال لمتعلم اللغة، مألوفاً عنده، حتى يتفاعل معه ويتأثر بما فيه من مضامين ثقافية واجتماعية، وهذا ما حصرناه في شرط التداول.

ويضاف إلى ذلك أن يكون ممثلا للظاهرة اللغوية في جميع شروطها وضوابطها، حتى يكون وظيفيّا، بعيدا عن التعقيد يسيرا سهل التناول، وقد مثّلنا لمظاهر هذا المنحى التداولي الوظيفي للمثال في أثناء تعليم اللغة

* المؤلف المرسل

✓ اللغة العربية

العربية، بما ورد في تراث النحاة وأصحاب المعجمات والتراث البلاغي، قديما وحديثا، إضافة إلى توصيات واقتراحات لأجل إنجاح العملية التعليمية.

Abstract :

, The example is one of the most important ways of teaching Arabic language, because it is characterized by explanatory function of various linguistic phenomena to be taught to the learner, and for that reason it must meet the specific conditions and measures to perform this function; and the most important of these conditions and measures is that the example has to be close to life of the learner of the language, and it has to be familiar to him, so that he can interact with it and can be affected by the cultural and social implications of the example, and this is what we have limited in the condition of pragmatic.

and in addition to that, it must be representing the phenomenon of the language in all its conditions and measures, so that it becomes functional, bieng away from the complexity and easy to handle, we have illustrated to this oriented functional pragmatic of the example during the teaching process of the Arabic language, including what was mentioned in the legacy of the scientist of syntax and owners of dictionaries and the rhetoric legacy, in the past and recently, in addition to recommendations and suggestions for the success of the educational process.

Article info

Received ***02/09/2019***
Accepted ***01/12/2019***

Keywords:
- ✓ *The example.*
- ✓ *Pragmatic.*
- ✓ *Functional.*
- ✓ *the educational.*
- *the Arabic*
- ✓ *language*

مقدمة: تميّز الإنسانُ بعنصر اللّغة والبيان عن سائر المخلوقات منذ هبوطه على وجه هذه الأرض، فقال المولى عزّ وجلّ في ذلك: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[1] في إشارة بديعة بليغة إلى دور اللّغة الاجتماعيّ في النّهوض بمبدأ عِمارة الأرض، إذْ لا يمكنُ أن يتمَّ التّواصل والتّفاهم بين أفراد الجنس البشري لتحقيق مختلف الأغراض إلا في ظلّ وجود اللغة.

ثمّ أتمّ عليه نعمةَ البيان واللّغة بالعقل، الذي مكّنه من الإبداع في شتّى المواقفِ الحياتيّة بطريقةٍ غيرِ محدودةٍ، انطلاقاً من رُموز وأصواتٍ غير محدودة، بعدما ترسّخت لديه الملكة اللّسانية، واستقرّ في ذهنه نسَقٌ مُحدَّد من النظام اللّغويّ المشترك، يربطه بالجماعة المخصوصة التي ينتمي إليها، لا يمكنه أن يحيدَ عنه في أثناء الخطاب حتى لا ينتفيَ الغرضُ المنشود من العملية التواصليّة التبليغيّة.

فمستعمل اللّغة إجرائيّا تلزمُه المعرفةُ الضمنية بهذه اللّغة، وما تتميز به من خصائص تركيبيّة وتداوليّة وظيفيّة، حسب الظروف والملابسات التي تصنَعُها المواقفُ الاجتماعيّة، فإذا اكتسب هذه اللّغة خارجَ مجال التَّداول، تعذّر عليه استعمالُها استعمالاً ناجحا، "فالمعرفة العمليّة (لا النظرية) للّغة من حيث هي جهاز تنحصرُ في أحكام الانتقال من الكلمة إلى أخرى، ومن تركيب إلى آخر بتفريع هذا من ذاك على مثال سابق، ومجموع هذه المُثل هي الأصول التي يقتفيها المتعلم بكيفية لا شعورية بممارسته المتكررة لعملية الخطاب...، فالعمل الاكتسابي للغة يكاد يكون كلّه تمرسا ورياضة مستمرة، كلّما زادت وتواصلت زاد النمو اللغوي وقويت الملكة" [2]

وليست العملية التعليميّة الناجحة مقتصرةً على المادّة التعليميّة التي تُمكّن المتعلِّم من اكتساب اللغة فقط، بل عليها أن تُعنَى بالمُتعلِّم في حد ذاته، فلا فائدة من تعليم مضامين لغويّة لا تُمكِّنه من تحقيق الكفاءة التواصلية التبليغيّة، لعدم استجابتها لاحتياجاته المعرفيّة وأغراضُه النفسيّة الحقيقيّة التي هو في أمَسِّ الحاجة إليها في حياته اليوميّة، وعليه فإنَّ نجاحَ كلِّ عملية تعليميّة يقوم على ركيزتين اثنتين متكاملتين هما:

– المضامين الوظيفيّة المحقِّقة للعملية التعليميّة.

- علاقة هذه المضامين بالمتعلّم من حيثُ الإنجازُ والتداولُ.

وفي مجال تعليم اللغة العربية يلعب المثال أو التّمثيل - باعتباره أحدَ المضَامين التي تُبْنَى عليها العملية التعليميّة - دوراً كبيراً في النُّهوض بمستوى المُتعلِّمين، كونُه يَسْعَى لتجريد القوانين والقواعد النّحوية والصّرفيّة وضبطها، حتّى يَسهل على المتعلّم فهمُها وتطبيقُها، والنَّسج على منوالها احتذاءً بالأنمُوذج السّابق الذي ارتسمَ في ذهنه، سواءٌ كان ذلك مشافهةً أو كتابةً، بما تستدعيه مواقفُ الحياة اليوميّة. فإلَى أيّ مَدَى حقَّق المثالُ المصنوعُ في تعليم اللّغة العربيّة المبدأ التداوليّ الوظيفيّ في حياة المتعلّم؟

وللإجابة على هذا التّساؤل سنعرِض للنّقاط الآتية:

- تعريف المثال أو التمثيل وبيان أهميته.
- الضوابط التداوليّة والوظيفيّة لصناعة المثال في تعليم اللغة العربيّة.
- التمظهرات التداولية والوظيفية لصناعة المثال في تعليم اللغة العربية (الصناعة المعجمية. الدرس النحويّ. الدرس البلاغيّ) + توصيات واقتراحات.

2. تعريف المثال أو التمثيل.

" هو الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد ولو بمثال جعلي"[3]فهو وسيلة إيضاح في التّعليم يُتوسّل بها ترسيخ وتوضيح الأحكام المستنبطة للمتعلّم، وهذا يعني أنّه لا وجود له في الواقع الحقيقي الاستعمالي، بل هو تمثيل لهذا الواقع بصورة أقرب لذهن المتلقّي. حتى يُنشيءَ على منوالها.

2. 1 الفرق بين المثال والشّاهد.

للوقوف على الفرق بين المثال والشاهد في اللّغة العربيّة، ينبغي أن نُشير إلى مفهوم الشّاهد، إذ يقول عنه الألوسي(ت1342هـ- 1924م): "هو الجزئيّ الذي يذكر لإثبات القاعدة كآية من التّنزيل أو قول من أقوال العرب الموثوق بعربيتهم" [4] وهذا التّعريف يُحيلنا على أنّ الفرق بين المثال والشاهد هو فرقٌ صوري ووظيفيّ، فإذا كان المثال عبارة عن تصوير للواقع اللغويّ كما ينبغي أن يكون، وليس هو الواقع ذاته، فإنّ الشّاهد اللّغويّ هو عَين الواقع اللغويّ المُستعمل في كلام العرب، كما أنّه إذا كانتْ وظيفة المثال هي وظيفة توضيحيّة تيسيريّة، لاحقة وتابعة للأصل المستعمل الذي هو الشاهد، فإنَّ الشّاهد يتنزّل منزلةَ الرُّكن الأساس في إثبات الحكم أو نفيه، إذ لا يمكن أن يُتصوَّر وجودُ قاعدة أو حكمٍ لغويّ في غيابه.

وعليه فإنَّ الشَّاهد يمكن أن يحلَّ محلَّ المثال للدلالة على إثبات القاعدة والتّمثيل في آن واحد، غير أنَّ المثال لا يمكنُ أن يَحلَّ محلَّ الشَّاهد؛ لافتقاره لوظيفته، فهو استنساخٌ عنه وتمثيلٌ لما يدلُّ عليه من أحكام وضوابط، كما أنَّ الشَّاهد لا يلزمُ إيرادُه على الأحكام الكُلّية التي استقرَّت في كلام العرب؛ كرفع الفاعل مثلاً، لأنَّها ثابتةٌ بالاستقراء الكليّ، وإنَّما يطلبُ الشَّاهد على تقرير ما كان خارجاً على الأصل الاستعماليّ المجمعِ عليه، كأن يكون لغةَ بعض العرب، لأنَّ "من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدَّليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلّة المعتبرة" [5] كما يقول ابن الانباري(ت577هـ- 1181م).

بينما تسدُّ مسدَّ الشَّواهد الأمثلةُ في ما اطَّردَ في كلام العرب من القواعد والضّوابط الكليّة، لأنَّها وإن لم تكن مسموعة بعينها، فإنَّها تختزلُ الواقع اللّغويّ المستعمل كما سُمع، يقول الدُّكتور عبد الرحمن الحاج صالح(1927م- 2017م) بهذا الصدد إنَّ "الحدود والأبواب المطّردةَ لا يُمثِّل لها سيبويه ومن سبقه...، بأمثلةٍ مسموعة هي بعينها؛ لكثرتها الهائلة، واستئناس العرب والعلماء بها، بل بأمثلة تكون في الغالب نموذجيّة، إلا أنَّها تمثِّل بالفعل كلَّ ما سمع من الكلام المطّرد، وما يتفرَّع عنه" [6]

وإذا كان المثالُ يسُدُّ مسدَّ الشَّاهد في مثل هذه الحالات، فإنَّه يوردُ اعتراضاً على صنيع سيبويه وأضرابه، يتمثَّل في مسوّغ التخلّي عن الشاهد في مثل هذه المواضع لصالح المثال، خاصة إذا علمنا في ما تقدم أنه لا يحل محلَّه لانتفاء تحقيق المبدأ الوظيفي الذي يساق إليه.

والجواب على هذا الاعتراض يتلخَّص في نقطتين اثنتين: الأولى: أنَّ إحلال المثال في محلّ الشَّاهد جازَ بعد انتفاءِ المانع؛ وهو إيراده لأجل إثباتِ الأحكام المطَّردة نظراً لكثرة ما سمع منها. فالحكم ثابتٌ بالاستقراء الكليّ ولا مَزيَّة لإيراد الشَّاهد عليه. والثانية: أنَّه عُدلَ للمثالِ المصنوع للدلالة على أنَّ هذا الحكمَ ثابتٌ، يكفى لتوضيحه وبيانه أيُّ نموذجٍ غيرِ مسموعٍ، مستنسخٍ عن نظائره، خالٍ من التعقيد.

3. أغراض التّمثيل في تعليم اللّغة العربية.

1.3 التوضيح والبيان.

إذا كانت وظيفة الشّاهد هي إثبات صحة القاعدة أو الحكم المتوصَّل إليه، فإنَّ الغرض الرئيس من إيراد التّمثيل هو توضيح هذه القاعدة بما يُصاغ من نماذج توضيحية على نسقها في أثناء التطبيق، مثال ذلك قول سيبويه(ت180هـ - 796م).: "لأنك إنما أردت التثليث من اسم مؤنّث بمنزلة "قَدَم" ولم يُكسَّر عليه مذكّر للجميع، فالتّثليث منه كتثليث ما فيه الهاء كأنك قلت : هذه ثلاثُ غنَم، فهذا يوضِّح لك وإن كان لا يتكلم به" [7]وقال أيضا " وقد بيّنَّا ما ضُوعفت فيه العين واللام فيما لحقته الألف خامسة نحو جَلْبَلَاب بتمثيل بنائه" [8]

فكلُّ ما غَمُضَ وأشْكِلَ من المسائل النَّحويّة والصَّرفيّة على المتعلّم، فسبيله الوحيد وضعُ أمثلةٍ تبيّنه وتوضّحه، وتزيل موضعَ اللّبس فيه، بصورةٍ أو تركيبٍ يختلف عن الاستعمال الحقيقيّ، ولكنَّه يُحاكيه في جوهره وبنائِه؛ لأنَّ حقيقة التَّمثيل وفائدتَه تكْمُن في " إعادة بناء الواقع [اللغوي] على شكلٍ آخر، واستبدال مظهره الحقيقيّ وخاصّة في حالة الغموض والتعقيد الشّديد، بصورةٍ أبسطُ وأقربُ إلى الفهم، وجعلها في نفس الوقت تنطبق على كلّ نظائره؛ لأنَّها بنيتُها المشتركة المجرّدة"[9]

وما يؤكّد هذه المزيةَ للتَّمثيل اللّجوءُ إليهِ في توضيحِ ما التبس من أدنى مستويات اللّغة، مثل بيان طريقةِ حدوث الأصوات في الجهاز الفيزيولوجي (الحلق) للإنسان، فقد شبّهها ابنُ جني(ت392هـ - 1002م) بمبدأ عمل آلة العود وأوتاره، تقريبا للفهم وقال بعد ذلك: "وإنَّما أردنا بهذا التمثيل الإصابةَ والتقريب، وإن لم يكن هذا الفنُّ ممَّا لنا، ولا لهذا الكتابِ به تعلُّق، ولكنَّ هذا القبيل من العلم – أعني علم الأصوات والحروف – له تعلُّقٌ ومشاركةٌ للموسيقى لما فيه من صنعةِ الأصواتِ والنَّغم" [10]

و في ميدان البلاغة يشير إلى هذه الخصيصة الإمام عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ - 1078م) في معرض توضيح قيمة التمثيل في بيان روعة الاستعارة وفضلها، فيقول:" وهذه إشارات وتلويحات في بدائعها، وإنّما ينجلي الغرض منها ويبين إذا تكلّم على التفاصيل، وأفرد كلّ فنّ بالتمثيل."[11]

فلم يُغفل علماؤنا الجانب التّمثيلي في العملية التعليميّة، باعتباره تيسيراً للمادّة التعليميّة على المتعلّم، وتقريباً لفهمه، خاصّة في مصنّفاتهم النّحوية التّعليميّة قديما وحديثا، ففي القديم نجدُ أنَّ أبا حيَّان الأندلسي(ت745هـ - 1344م) يختصر كتابَ "التَّذييلِ والتَّكميل" المُطَوّل في "ارتشاف الضَّرَب" ويقول في مقدّمته أنَّه رأى أن يجرد " أحكامَه عاريةً إلاَّ في النَّادر من الاستدلال والتعليل، وحاويةً لسلامة اللَّفظ وبيان التَّمثيل؛ إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال أغنى النَّاظر عن التَّطَلُّب والتَّسْآل" [12].

وأمَّا في العصر الحديث، فقد أحسَّ الدُّكتور عبَّاس حسن(ت1398هـ - 1978م) بقيمة اختيار الأمثلة في نجاح الخطاب التعليميّ في كتابه النّحو الوافي، ومدى إسهامها في ترغيب النّاشئة للإقبال على العلوم اللغويّة إذا كانت مأنوسةً لديهم، بعيدةً عن الغموض والغرابة، فكان من الأسس التي بنى عليها منهجَه في تأليف كتابه "اختيار الأمثلة ناصعةً، بارعةً في أداء مهمَّتها؛ من توضيح القاعدة، وكشف غامضها، في سهولة ويسر، واقتراب" [13]. ولهذا عدل عن الكثير من الشَّواهد النَّحوية القديمة؛ نظراً لصعوبةِ ألفاظها، وبُعْد معانيها التي تطلب إجهاداً وعناءً من المتعلِّم إلا مَا خلا من هذا العيبِ فيها فإنَّهُ يستبقيه.

2.3 الاختصاروالفرق.

تردُ الأمثلة الّتي هيَ هيئاتٌ وأوزانٌ مجرّدة، لغاية الإيجاز والاختصار في الدّلالة على المعاني الجديدة، بالحروف نفسها (المواد)، حتى لا يضطر المتكلّم إلى وضع حروفٍ وصيغٍ جديدة، لكلّ معنى جديد، إذ يكفي أن يعلم أنَّ الوزن أو الصِّيغة تدلُّ على المعنى الوضعيّ الخاصّ بها، فيؤلفُ اعتمادا على الخاصّية الإبداعية لديه احتذاءً بذلك المثال، ما يحتاج من ضروب الكلام، لأنَّ الحروف متناهية والمعاني غير متناهية، فخصُّوا كلَّ تركيبٍ أو مثال على هيئةٍ معيَّنة بنوعٍ منها. ليعبّروا بها عن المعاني الجديدة[14].

وبواسطة هذا المثال أو الصّيغة المجرّدة التي تجمع الخصائص المشتركة للوحدة اللغويّة، يمكن التفريقُ بين ما هو متغير في البنية وما هو ثابت؛ مثل وزن "أفعل" الذي لا تقع الهمزة فيه إلا زائدة، نحو، أسود، وأحمر، وغيرهما، فيغني ذكره عن كل الأصناف التي تقع فيها الألفُ زائدةً على وضع هذا المثال، "لأن التمثيل لا يحتاج فيه إلى جميع اللغة" [15] كما يقول ابن جنّي في شرح تصريف المازني.

ويؤكّده في خصائصه عند حديثه حول تخصيص العلل، بتمثيله عن كلّ حالةٍ بمثال يغني عن ذكر نظائره، ويختم الباب بقوله:" الآن قد أريتكَ بما مثّلته لك من الاحتياط في وضع العلّة كيف حاله، والطريق إلى استعمال مثله فيما عدا ما أوردته، ... ولا سبيل إلى ذكر جميع ذلك لطوله، ومخافة الإملال ببعضه. وإنّما تَرِدُ المُثُلُ ليكفيَ قليلُها من كثير غيرها"[16]

و فيما يخصّ التفريق بين القبيلين يقول أبو إسحاق الشاطبي(ت790هـ- 1388م): "ومثل "مستكبر" تقول في وزنه "مُستفعل": لأنَّه مشتقٌّ من الكِبَر أو الكِبْر، فالميم والسين والتاء زوائد، فتزنها بلفظها، وكذلك ما أشبهه، وإنَّما وزن بلفظه فرقا بينه وبين الحرف الأصلي، لأنَّ الأصل في وضعهم التّمثيل والوزن التفرقة بين القبيلين وذلك إنما يتبين في الوزن، فلو وزنوا بالفاء والعين واللام مطلقا، لم يخلصْ لهم هذا القصد، فتركوا الزَّائد على أصله لذلك" [17]

3. 3 التقيد والإحالة.

يستعمل المثال في الدّرس اللّغوي بطريقة مقصودة للإحالة على مفاهيمَ ومضامينَ محدّدةٍ، وشروطٍ وظيفيةٍ عمليّة، تقتضيها الصّناعة اللّغوية المَسُوق لأجلها، وهذا ما نجده كثيرا عند أصحاب المنظومات والمتون العلمية التي تنهج نهج الاختصار والإفادة في وقت واحد، فيساق التمثيل بلفظ واحد وهو يتضمن حمولة دلالية تحيل على شروط وقيود تتعلّق بالحكم. مثل ابن مالك (ت672هـ- 1274م)في ألفيته حتى قال عنه الشّاطبي: "وقد عُرف من مقاصد النّاظم الإشارة إلى التقييد بالمثال، واعتباره في ضبط القوانين، وهو في كتابه هذا أشهر من أن يدلّ عليه" [18].

فمن ذلك إشارته إلى أحد المواضع التي يتقدّم فيها الخبرُ عن المبتدأ وجوبا بقوله:

"ونحو: عندي درهم ولي وطر * ملتزم فيه تقدُّم الخبر" [19]

وهو هنا يشير إلى حالة أن يكون الخبر شبهَ جملة (ظرفاً أو جارّا ومجروراً). فاستغنى عن ذكر هذا الشّرط بالتّمثيل له بـ"عندي درهم" و "لي وطر".

وكما يُحيل المثال على الشروط والقوانين اللّغوية، فهو يحيل على الأعراف والمَضَامين الاجتماعية والثقافية. باعتباره إشارةً تحمل دلالة تاريخيّة واجتماعيّة في حِقبة زمنية معينة، ورسالةً هادفة[20] بما يحتوي عليه من قيم ومضامين اجتماعية؛ كحبّ الخير، ومكارم الأخلاق. فلا يُمكن إغفال دوره التوجيهي في أثناء العملية التعليمية.

4. ضوابط صناعة المثال في تعليم اللغة العربية.

1. 4 التّجريد والشّمول.

إنَّ أوَّل ضابط لصناعة المثال في اللغة العربية، أن يكون مجرّدا شاملا للواقع اللغويّ المستعمل، مختلفاً عنه من حيثُ المحتوى والشَّكلُ، ممثِّلاً لجميع الخصائص والقوانين المراد تمثيلها بواسطته، والتي تشترك فيها العناصر اللغويّة في أثناء الاستعمال. كما يؤكّد الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح على ذلك بقوله إنّ المثال "لا وجود له في واقع اللّغة، فهو صُوري محض، لأنَّه حكايةٌ للواقع اللغويّ برسم ما فيه،

هو البنية بمعزل عما تحتوي عليه... فالمثال العادي هو ناتج عن تمثيل للبنية العامة المجردة عن كل خصوصية فمثال "فعل" في مستوى الكلم هي البنية العامة لكلّ ما يكون فاؤه وعينه مفتوحتين، وفي هذا المثال متغيراتٌ وثوابت" [21]

ولذلك نجد أنَّ الأوزان التي يشتقُّ على مثالها، لا تعتورُها أحكامُ الكلمات المستعملة في لغة العرب، لأنَّ الأوزان صيغٌ مجرَّدة غيرُ مستعملة، فلا يُشترط فيها ما يشترط في البنية المستعملة من قوانين وضوابط. وإنَّما هي وسيلة للتّمثيل على ما هو كائن. قال ابنُ جنّي: " وبهذا تعلم أنّ التّمثيل للصِّناعة ليس ببناءٍ معتمد، ألا تراك لو قيل لك: ابْنِ من "دَخَل" مثل: "حَجَنْفَل" لم يجزْ؛ لأنَّك كنتَ تصيرُ به إلى "دخنْلل"، فتظهر النونُ ساكنةً قبلَ اللّام، وهذا غير موجود، [في الاستعمال] فدلَّ أنّك في التّمثيل لستَ بِبَانٍ ولا جاعلٍ ما تمثّله من جملةِ كلامِ العرب، كمَا تجعلُه منها إذا بنيتَه غيرَ مُمَثِّلٍ." [22]

وهذا ما أكَّده في شرحه لكلام أبي عثمان المازني في المُنصِف حين قال إنَّ " التَّمثيل للارتياض في الصنعة غيرُ مكروهٍ ولا محظور، وإنَّما المحظور من ذلك أنْ تبنيَ مثالاً تريدُ استعمالَه في نثر أو نظم، فحينئذ لا يجوزُ أن يكونَ ذلك المثالُ إلا مَقيساً على أحدِ أمثلتِهم المطَّردة المشهورة" [23]

2.4 الاتّساق والانسجام.

مادام المثال مَسُوقا إلى توضيح وبيان ما غَمض من البُنَى والتركيب، فإنَّه يجبُ أن يكون على درجةٍ عاليةٍ من الدِّقة في الصِّناعة والاتِّساق والانسجام، فلا تلحقُهُ قوادحُ تطعنُ في الوظيفة والغرض المنُوطَين به؛ كأنْ يتطرقَ إليه الاحتمال في عدم اشتماله للواقع أو الظَّاهرة اللّغويّة بدقّة، أو أنْ يشركَها في غيرها من الظواهر، فيكونُ مظنَّةَ اللُّبس على المتعلم، مثال ذلك تمثيل سيويه للاسم المبني بناءً عارضا في النداء بـ "يا حكم" وفي التنكير بـ "ابدأ بهذا أولُ" حتى لا يظن المتعلم إذا مثّله بـ "يا زيْدُ" في الحالة الأولى و "قبْلُ" في الثانية أنَّ سبب البناء على الضم هو التقاء الساكنين، لأنَّ الأصل في المبني هو التسكين كما حدث مع "حيثُ"، وهذا ما أشار إليه أبو سعيد السِّيرافي(ت368هـ - 979م) بقوله: "فإنْ قال قائل: لمَ مثَّل سيويه بـ"أول" و"يا حَكَم" دون غيرهما من الأسماء، فإنَّ الجواب في ذلك. وإن كان التَّمثيل لا مسألة فيه لسائل. أنَّ هذا التمثيل تضمَّن فائدةً لطيفةً وهو أنّه لو جعل مكان "أوَّل": قبْلُ ومكان "يا حكم": "يا زيد"، لجاز أن يُخالجَ النفسَ الفكرُ بأنَّ حركةَ "قبْل" و"زيد" لالتقاء الساكنين، دون أن يكونا مستحقّين للحركة في أصل بنائهما، كما تضمّ الثّاء من حيثُ لالتقاء الساكنين، وأصلهما السُّكون، وكما تفتح أواخر كيفَ وأينَ وأشباههما، فمثَّل سيويه مِثالاً يُزيل الشَّكَّ وينفِي الوهم" [24]

3.4 الوظيفة والتّداول.

لا ينهضُ المثال المصنوع في اللّغة العربيّة بمَهَمَّته التي يُساق لأجلِها إلا إذا كان وفْق رؤيةٍ وظيفيّة، تأخذ بيد المتعلّم إلى بَرّ الفَهم والتطبيق، بأيسر عبارة، وأوضح إشارة، وهذا ما يستوجب أن يتوافق المثال المصنوع مع المستوى العقليّ والمجال التداوليّ الذي يعيش فيه، فكلّما كان المثال قريباً من واقع المتعلّم واستعمالاته اليومية، وحياته الاجتماعيّة استطاعَ أن يُثمر غاياتِه وأهدافَه التعليميَّةَ في بيان وتوضيح القاعدة اللغويّة أو الظّاهرة النّحوية.

والمقصود بالمجال التّداوليّ الذي ينبغي أن يكون المثال المصنوعُ موصولاً به، تلك العمليةُ التَّواصلية التفاعليّة بين صانعِي التّراث من عامّة الناس وخاصتهم، والقائمة على أسبابٍ ثلاثة هي: اللّغة والمعرفة والعقيدة.[25] والمقصود بذلك أنَّ لكل أمّة خصوصيةً في التَّعبير مُودَعة في لسانها، ومصادرَ للمعرفة تستقي من بستانها، وأصولاً في العقيدة تهتدي بأركانها.

وإذا كان التُّراث "عبارة عن جملة المضامين والوسائل الخطابيّة والسّلوكية التي تحدّد الوجود الإنتاجيّ للمسلم العربيّ، في أخذه بمجموعة مخصوصةٍ من القِيم القوميّة والإنسانيّة، حيةً كانت أم ميّتة"[26]. فإنَّ التَّفاعلَ والتَّواصل معه يكون على قدر كبير من الوعي، حتى لا نَجثم خارج المجال التداوليّ نفسه، إذا تمَّ التّفاعل مع قيَمهِ الميّتة. وهذا ما يُحيلنا على جدليّة الثابت والمتغير في صناعة المثال وسنحررّ القول فيها عند الحديث عن الضابط الأخير.

فالمثال المصنوع يجب أنْ يحمل بين ثناياه صورةً فنّية وثقافيّة واجتماعيّة للزمان والمكان الذي صِيغ فيه، حتى تكون عمليةَ التّفاعل والتّأثير بين المتعلّم والمثال الموضوعِ له في أتمّ صورها، وتُؤتِي أُكُلها، وإذا تصفّحنا أوّل كتاب للنّحو لسيبويه، فإنّنا نجده ينقل لنا ملامحَ البيئة البصريّة بشتّى مظاهرها، مُراعيا الأسباب الثلاثة التي يقوم عليها المجال التداوليّ في عصرِه، إذ نجدُه لا يستخدم اسم "عبد الله" في التّمثيل إلا في السّياق المقبولِ اجتماعيا خلافَ اسم "زيد" وذلك مراعاةً للدلالة الدّينية المنبثقة عن الإضافة إلى اسم الجلالة.[27] واحترازه في التمثيل في مقام النبوّة عند سياق التصغير بما يقلّل من مقام الأنبياء المعصومين، حين قال: " فأما النّبيّ فإنَّ العرب قد اختلفت فيه، فمن قال النّبآء قال: كان مسيلمة نُبَيّء سوءٍ "[28].فاختار المثال الأنسب لذلك، وهو مسيلمة الكذّاب للإشارة على بطلان ما ادّعاه.

كما تشيعُ في أمثلته القيمُ الاجتماعية الحميدة المعروفة في حاضرة البصرة؛ مثل الأخوّة والكرم وحسنُ الجِوار، ويظهر هذا المجتمع في طبقاتِه المختلفةِ المتباينةِ في أثناء ذكر الغلمان والجواري والخيل في أمثلته، ورصد أهمّ المواقف الخطابيّة والاجتماعيّة واللقاءاتِ المباشرة الدّالّة على تماسك هذا المجتمع ومخالطة بعضه للبعض في ملابسات الخطاب، "فسيبويه كان مدركا لأهمية السّياق الاجتماعي في تحليل

الظاهرة اللغوية نحويا، وقاصدا فيما يبدو الدلالة الاجتماعية في التّقعيد النّحوي، وفرز اللّغة إلى مستويات من حيث القياس عليها في إطارين زمني واقعي، وتجريدي غير زماني" [29]

وكلّما ابتعد المثال عن السياق الاجتماعي، قلّت فعاليته التعليمية، ولذلك نجد أبا حاتم السجستاني(ت248هـ - 862م) يعيب على الأخفش الأوسط(ت215هـ - 830م) تمثيله في أحد كتبه التي وضعها بمثال بعيد عن الثقافة البيئية والاجتماعية السّائدة في محيطه، وذلك فيما يرويه أبو الطيب اللغوي(ت351هـ - 962م) بقوله:"وممن كان بالمدينة أيضا عليّ الملقّب بالجمل، وكان وضع في النّحو كتابا لم يكن شيئا. وقال أبو حاتم: ومع ذلك فإنّي أظنّ الأخفش وضع كتابا من كتاب عليّ الجمل، فلذلك قال: الزّيت رطلان؛ والزّيت لا يذكر عندنا، لأنّه ليس بإدام أهل البصرة"[30]

4.4 الاعتدال والتّحرّر.

ترتبط جدلية الثّابت والمتغيّر في صناعة المثال، بمدى اعتدال واضعِ المثال من حيثُ تمسُّكُه بالأمثلة والنماذج اللغويّة القديمة في أثناء التّعليم، وتحرُّره منها، فكلّما كان المثال مَرِنا يستجيب لروح العصر ومتطلباتِ المتعلِّم النّفسية والاجتماعية والدينيّة، استطاع أن يوضّح الظّاهرة اللّغويّةَ ويبيّنها بشكل أيسر، ولا دخل للقديم أو الجديد في قبول أو رفض المثال، وإنَّما العبرةُ بمدى مناسبته وتحقيقه لغاياته الوظيفيّة وملاءَمته للمتعلّم، فليس التحرّر من الأمثلة القديمة مطلقا هو الغاية المنشودة، ولا القبوع والتحجُّر عليها المَزية المحمودة؛ لأنَّ هذه الأمثلةَ جزءٌ من واقع الإنسان العربيّ المسلم وحياتِه، وهي مأخوذة من تجاربه، وخبراته، مثلها مثل النّصوص الأدبيّة المختارة، والأدبُ أَخو الحياة لا قديم فيه ولا جديد.

وعليه فإنَّ كلَّ مثال لم ينضبط بقانون الاعتدال والتحرر، واقعٌ في شَرَك المغالاة والتحجُّر، وهو ما أفرز لنا في العصر الحديث تيّارين متناقضين؛ يمثّل للتَّيار الأوّل الأستاذ أحمد أمين(1886م - 1954م) بقوله: "ذلك أنَّ الأوّلين إذا أنتجوا فعيبُ إنتاجهم أنَّهم لم يستطيعوا أن يفهموا روح العصر، ولا لغة العصر، ولا أسلوب العصر، وإنما التزموا التّعبير القديم في الكتابة، والنّمط القديم في التأليف، وتحجّرت أمثلتُهم وملّ النّاس نحوَهم ومداره (ضربَ زيدٌ عمرا، ورأيتُ زيداً حسناً وجهُه)..." [31]

وأما التّيار الثّاني فقد بالغ في إنكاره الأمثلة القديمة حدّ المُغالاة بدافع التيسير والتسهيل، وهو ما جعل الدّكتور محمود الطّناحي(1935م - 1999م) يردّ عليه قائلا: "وليس من التّيسير والتّسهيل أن تتركَ التَّمثيل على القاعدة النحوية بالشّاهد القرآنِيّ الحديثيّ وأشعار العرب وأمثالها، لتكتب قصّة متكلّفة عن نُزهةٍ في القناطر الخيريّة، أو زيارة لأهرامات الجيزة، أو حكاية عن الفلاّح في الحقل، لتستخرج من كلِّ ذلك شواهدَك على القاعدة النحويّة والصرفية ".[32]

وكلا التّيّارين قد جانب الصواب، فليس الالتزام بالمثال القديم الذي يردُ فيه اسم "زيد" أو "عمرو" أو الفعل "ضرب" بمعيبٍ في حدّ ذاته؛ لأنَّه يمثِّل عنصراً ثابتا مثْلَ الرَّمز الرّياضي "س" الذي يُمثّل به على حالات وظواهر متعددّة، حتّى لا يَشِتَّ انتباهُ المتعلّم، ويضيع تركيزه، وسط ركامِ الأمثلة المتغيرة المتعدّدة المُمَثَّل بها على الظّاهرة، فالالتزام برمزٍ واحدٍ يكفُل ضمان اهتمام المتعلم بالمتغيراتِ التي يردُ فيها، وليس تكراره عبثا أو جمودا.

كما أنَّ التَّخلّي عن إيراد شواهد قرآنيّة أو حديثيّة أو أشعار جُملةً وتفصيلا مجانبَة للصّواب؛ إذ فائدة المثال المصنوع هي توضيح وبيان القاعدة، فإذا تجلّت ملامحُها لدى المتعلّم عُرّج به في أثناء التّمارين والتطبيقات التثبيتية على أمثلةٍ مصنوعةٍ وشواهدَ مسْموعة، لأنّ هذه الأخيرة تعدّ أصلاً في صحّة القاعدة، ولا يمكن تجاوُزها، ولو على سبيل المعرفة الضّمنية لتشكُّل القاعدة النحوية، والاطّلاع على ما تحمله من قيَم ثقافية، وتراثية، هي جزء من تاريخه ومجاله التداوليّ.

5 . المنحى التّداولي الوظيفي لصناعة المثال وتمظهراته في تعليم اللغة العربية.

1.5 المنحى الوظيفي للتمثيل في الصناعة المعجمية.

يستخدم أصحاب المعجمات الإحالة فعلا تداوليّاً وظيفيّاً لضبط المفردات من حيث البنيةُ والتصريف، فيُحيلون على أمثلة مشهورة لدى المتعلم كي يهتدي على ضوئها إلى مجموعة من الضوابط والقوانين المتعلّقة باللّفظ المُراد توضيحه وشرحه، وقبل أن نمثّل لذلك لا بأس أن نعرّف بالإحالة ونبيّن أنواعها:

الإحالة في النحو الوظيفي: هي فعل تداوليّ تعاونيّ بين متكلم ومخاطب في بنية تواصليّة معيّنة ترتبط بمخزون المخاطب كما يتصوّره المتكلّم في أثناء التّخاطب، وتنقسم إلى قسمين:

ـ **إحالة بناء**: وهي التي يتمكن من خلالها المخاطب من بناء معارف جديدة، يضيفها لمخزونه الذهني.

ـ **إحالة تعيين**: وهي التي تمكّن المخاطب من انتقاء الشيء المحال عليه، ضمن أشياء متعدّدة داخل ذهنه، عليه أن يعيّنَه من بينها.[33]

فالمتعلّم في إحالة البناء لا يعرف شيئا عن العنصر المحال عليه، فهو بالنسبة إليه يشكل معرفة جديدة، غير أنّ إحالة التعيين يكون العنصر المُحال عليه مفقودا ضمن عناصر أخرى، يهتدي إلى إيجاده بواسطتها، فهو ليس معرفة جديدة بالنسبة إليه بل معرفة قديمة، يعيد اكتشافها في سياق معين.

اعتمد علماء اللّغة على الإحالة في معجماتِهم، خاصّة تلك الموجّهة للنّاشئة والمبتدئين من طلبة العلم، مثل مختار الصّحاح للرّازي(ت666هـ - 1268م) والمصباح المنير للفيوميّ(ت770هـ - 1368م)، فقد انتهج

كلّ واحد منهما في معجمه طريقة ضبط الكلمات المتشابهة وبيان حركاتها وتصريفاتها بالإحالة على ألفاظ مشهورة؛ درْءاً للتَّحريف والتّبديل، مُراعينَ في ذلك البعدَ التّربويّ التعليميّ، والرؤيةَ الوظيفيّة التيسيريّة للمثال، وهذا ما صرّحوا به في مقدمة معجماتهم. قال الفيّومي: "وقيّدت ما يحتاج إلى تقييد بألفاظ مشهورة البناء، فقلت مثل: فَلْس وفُلُوس وقَفْل وأَقْفَال وهَمْل وإهْمَال ونحو ذلك، وفي الأفعال مثل: ضَرَبَ يَضْرِبُ، أو من باب قَتَلَ وشبه ذلك، لكن إنْ ذُكَرَ المصدر مع مثالٍ دخل في التمثيل وإلا فلا".[34]

فالفيّومي يمثّل لبيان نظير الكلمة من المفرد والجمع، بالإحالة على لفظ مشهور مثل: فَلسٍ وفُلُوس. ولضبط الأفعال في الماضي والمضارع، وبيان حركة عَين الفعل بالمثال المشهور: ضَرَبَ ـ يَضْرِبُ، فيما كانت عينه مكسورة في المضارع، وقتل ـ يَقْتُلُ، فيما كانت عينه مضمومة في المضارع، حتى لا يُخطيءَ الناشئة في ضبطها والتعرّف على مصدرها إذا نصَّ على مصدر المثال المحال عليه. كقوله:" ويستعمل الأجْر بمعنى الإجارة، وبمعنى الأُجْرة، وجمعه أجور مثل: فَلْس وفُلُوس" وقوله: " أَفَكَ يأْفِكُ، من باب ضربَ يضربُ إِفْكاً بالكسر."[35]

وأمَّا عند صاحب مختار الصّحاح فإنّه يقول في مقدّمته:"وأمّا الأسماء فإنّا ضبطنا كل اسم يشتبه في الأغلب إمّا بذكر مثَال مشهُورٍ عقيبه، وإمّا بالنّص على حركات حروفِه التي يقع فيها اللّبس، ... ولكنّا قصدنا بزيادة الضبط بالميزان أو بالنص عموم الانتفاع به، وألا يتطرق إليه بمرور الأيام تحريف النسّاخ وتصحيفهم."[36]

والفيّومي والرّازي يكثران من النّوع الثّاني من أنواع الإحالة وهو إحالة التّعيين؛ لأنَّ الكلمات المراد ضبطها وفق الأمثلة المشهورة موجودة عند المتعلم، لكن ينقصه تحديد الوجه الصحيح في ضبطها، واعتمادا على المثال يتيسّر له ذلك. والملاحظ على هذه الأمثلة المحال عليها أنها قريبة الاستعمال والتناول من حياة المتعلم فهو لا يخطيء في ضبطها مطلقا، ومن ثمّ اختارها أصحاب المعجمات للاضطلاع بوظيفة التوضيح والتبيين.

2.5 المنحى التّداولي الوظيفي للمثال النحوي.

استخدم النّحاة منذ القديم رموزا تقوم بدور المتغيّرات داخل الجملة للتّمثيل، وممّا لا يمكن إنكاره أنّ هذه الرّموز الثابتة التي كانت تلعب دور المتغيّر الرياضيّ "س" في الجبر، مقصودةٌ بعينها لتحقيق أغراض تعليمية محدّدة، وهي كلمات وأمثلة محصورة العدد، ورد منها في كتاب سيبويه ضمن قائمة الأسماء: زيد، عبد الله، عمرو، خالد، بشر، رجل، امرأة، أبو، أم، قوم، أمير...الخ، ومما ورد ضمن قائمة الأفعال المثال: ضرب وانطلق ورأى واشترى وأكرم وصام ...، ومن قبيل الصفات: حسن الوجه، وظريف وجبان وبخيل وخير وأحسن. ومن الظروف: اليوم وأمس...الخ.[37]

وكلّ هذه الأمثلة المختلفة من حيث مجالاتُ ورودِها في الحياة الاجتماعية، هي قريبة من التّداول والاستعمال اليومي، دالةً على توحّد الرّؤية الاجتماعية والعلاقات البينيّة بين أفراد المجتمع، فلا يجد المتعلم في أثناء التّمثيل بها حَرجا أو صعوبةً في فهم الدّلالة المتوخّاة في المثال، فيكون اهتمامه منصبّا على الظاهرة اللّغويّة أو النّحوية التي يتضمّنها وأثرها في تغيير هذه الدلالة الوضعية.

واقترابها من الواقع اليومي هو الذي كفل لها وظيفيتَها في التمثيل، إضافة إلى خصائص أخرى تتعلق بالبنية التي جاءت عليها؛ إذ يُذكَرُ أنّ أوّل من سنّ سنّة التمثيل بـ"زيد" هو النحويّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي كان له ولد اسمه "زيد" فكان يدير أمثلته عليه[38]، وكان أوّلَ من وضع المثال: "ضربَ عبدُ الله زيداً" ، فلم يكن الاختيار اعتباطيّا بل كان مبنيّا على واقع معيش.

"لأنّ القصدَ إذا كان لتمهيد الأساس ووضع قواعد القياس، كان الأولى أن يعمد إلى ما هو أظهر وأجلى من الأمثلة ، لتكون الحجة بها عامة لا يصرف وجهها بحال، والشهادة تامة لا تجد من السامعين غير قبول وإقبال" [39]

وانتهاء بالدور الذي يقوم به التمثيل في الدرس البلاغي وتأثيره على النفس ، بالانتقال بالمعنى من درجة الغموض والتجريد إلى الحسّ والمشاهدة، بما هو معروف ومعهود لدى المخاطب ليهتك حجاب المعنى بما تستقر به النفس والطباع.

وقد حاولنا أن نؤكّد على مبدأ الاعتدال والتحرّر في أثناء سوق المثال، فليس كل مثال غيرُ عاقدٍ بصلة للقديم هو ابن سِفاح، يُرغب عنه، ولا كلُّ مثال ثابت عند القدماء، كثيرِ الدوران والتكرار في مصنفاتهم، متروكا لقدمه، بل السبيل الأقوم في الانتقاء والقصد لما ينهض بالعملية التعليميّة على حسب رغباتِ وميولات المتعلّم الفطريّة والنفسيّة، وما يحتاج إليه لغرض تحقيق الكفاءة التواصلية التبليغية مشافهة وكتابة، بعد تحصيل كفاءة السّلامة النّحوية والتركيبية.

7. قائمة المراجع.

.01. القرآن الكريم برواية حفص.

.02. ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

.03. ابن جنّي، المنصف، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م.

.04. ابن جنّي، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2013م.

.05. ابن عقيل شرح ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.

.06. أبو الطيب اللغويّ، مراتب النحويين، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة.

.07. أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م،

.08 .أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، 2001م.
.09. أحمد أمين، (حلقة مفقودة)، مجلة الرسالة، العدد الأول، 15 .01 .1933م.
.10. الألوسي، إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد، تح عدنان عبد الرحمان الدوري، إحياء التراث الإسلامي مطبعة الإرشاد، بغداد، 1982 .
.11. الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، ط1، 2003م.
.12. الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة، تح: محمود شاكر، دار المدني ، جدة، ط1، 1991م.
.13. الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م.
.14. الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2012م.
.15. الحاج صالح، السماع اللغوي العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، 2012م.
.16. الحاج صالح، البُنى النحوية العربية، منشوات المجمع الجزائري للغة العربية، 2016م.
.17. الرازي، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، 1999م.
.18. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.
.19. السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح:أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط،2012م.
.20. الشاطبي أبو إسحاق، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن بن العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007 م.
.21. الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العصريّة، بيروت .

-الهوامش:

1. سورة البقرة، الآية: 31.
2. الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2012م، 186/1.
3. الألوسي محمود شكري، إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد، تح عدنان عبد الرحمان الدوري، إحياء التراث الإسلامي مطبعة الإرشاد، بغداد، 1982، ص60.
4. المرجع نفسه، ص60.
5. الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، ط1، 2003م، 245/1.
6. الحاج صالح، السماع اللغوي العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، 2012م، ص331.
7. سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 1988م، 562/3.
8. المرجع نفسه، 278/2.
9. الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م، ص282.
10. ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، 22/1.
11. الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة، تح: محمود شاكر، دار المدني ، جدة، ط1، 1991م، ص43.

12. أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م، 4/1.

13. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط15، دت، 6/1.

14. ينظر الحاج صالح، البُنى النحوية العربية، منشوات المجمع الجزائري للغة العربية، 2016م، ص11

15. ابن جنّي، المنصف، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م، ص122.

16. ابن جنّي، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2013م، 191/1.

17. الشاطبي أبو إسحاق، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن بن العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007 م، 321/8.

18. المرجع نفسه، 626/4.

19. ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م، 240/1.

20. ينظر حسن خميس الملخ، (في التحليل الاجتماعي للظاهرة النحوية. المثال النحوي في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعية والقاعدية النحوية)، مجلّة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات، العدد 20، يناير 2001م، ص356.

21. الحاج صالح، البنى النحوية العربية، مرجع سابق، ص256.

22. ابن جنّي، الخصائص، 227/2.

23. ابن جنّي، المنصف، مرجع سابق، ص215.

24. السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح:أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2012،2م، 85/1.

25. ينظر طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، ص244-245.

26. طه عبد الرحمن، حوارات من أجل المستقبل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2011م، ص19.

27. ينظر حسن خميس الملخ، المثال النحويّ في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص356. 357.

28. سيبويه، الكتاب، 460/3.

29. حسن خميس الملخ، المرجع السابق، ص368.

30 أبو الطيب اللغويّ، مراتب النحويين، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة، ص100.

31. أحمد أمين، (حلقة مفقودة)، مجلة الرسالة، العدد الأول، 15. 01. 1933م، ص09.

32. محمود الطناحي، في اللغة والأدب دراسات وبحوث، دار الغرب الإسلامي، ج2، ص542.

33. ينظر أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، 2001م، ص139. 140.